

فليجوز ان يوجد الكلي في شخص واحد ولا يجوز ان يكون الكلي عن الشخص الذي هو
 متشكك في الواقع الجواب ان مرادهم ان كل كلي مقتضى لعروض المقبول اي
 يكون مقتضى في شخص واحد ولا يوجد في شخص اخر نصيبه من شيئا في عين اخر
 يكون مقتضى في ذلك الشخص عن الشخص في نفسه ثم يرد عليه ان مقتضى الماهية
 الثنتين غير مقبول ان شأن مقتضى ان يتقدم على مقتضى فيلزم تبيين الشئ
 قبل تعيينه وايضا نسبة الكلي الى جميع التبعيات على المسئلة بالضرورة والله
 اعلم قال المشاؤون كل مهيبة مكنونة الاشخاص لا بد لها من مادة واختلاف
 استعداده لان المهيبة مشتركة ولو كان لواحد ما به الاشتراك غير ما يشترك
 فلا يكون مهيبة ولا لازم ما به يكون عرضا مارقا وهو ممكن الزوال في قوة وعرض
 عوارض النار والاهني فاقية فاما ان اراد به ما به الاشتراك في القوة في نفسه
 انما افعال التمام وانما يحصل امتياز الشخص بالجعل وان اراد به امر من شئ الله
 اى منشاء من الشئ فيختار انها المهيبة والمهيبة بنفسها مشتركة ويجعل
 الجعل متازة ما به الاشتراك نفس ما به الامتياز من غير زيادة المهيبة على ما
 دعواى كما يشتر فيه على ما نقله فيكون ما به الامتياز مارقا بالنظر الى
 الماهية لان مقتضى غير ممكن الزوال يحتاج في عروضا للمادة فتأمل فيه
 والله اعلم بالصواب وذهب شذوذه قليلة من الفلسفة الذين ليسوا الا
 حقيقته وتقدم شارح الطالع وكان السبب الحقيق او كانت بالذات في نفسه
 بعض رساله قدس سمره رجع من هذا القول الى ان الكلي لا يوجد الا في
 والوجود هو المهيبة البسيطة المتضمنة بنفسها وانما هيبة منزهة
 عنها كسائر العرضيات لان بعضها يشترط اولا وبالذات في نفسه فليجوز
 ثانيا وبالعرض ونسب عرضيات وقد مر ما يطلى هذا المراء واستدلوا به

وجوه

بوجهين كاول ان كان الكلي موجودا فاما نفس الاشخاص فهو عين الكلي وهو
 عين الشخص الاخر فيلزم عدم التفريق في الاشخاص لان عين عين او
 جزءها فيلزم ان لا يكون محمولا عليها او خارجا عنها فلا يكون موجودا هنا
 خلاصت المفروض الجواب اوله ان ارادوا ان نفس الاشخاص من غير تفريق
 فيرصاصه من الجوزان يكون نفسه مع ثقا غير اعتباري وان ارادوا
 نفسها بالذات والحان معا بل باعتبار رعاية ما لزم ان يكون الاشخاص الحقيقية
 وان كانت معا بوجه باعتبارها واقعا في الزوال وان اعتبروا لو انما يتجارت
 ان حده الاشخاص ولا يتم امتناع الكل ان من الجوزان يكون جزء عقليا كما
 يراه صاحب المواقف ويراد المحققون في الاجناس والعقول خاصة ان
 انه لو كان الكلي موجودا فاما فرد عن امر زيد فيلزم وجود شخص واحد في
 امكنة واقضاه بصرفات متضادة او مع امر زيد فان كانا موجودين بوجه
 واحد فيلزم فيه عرض واحد بموجوعين وان كانا موجودين بوجهين فيلزم
 اطلاق الجواب اوله باختيار الاشخاص بالوجه بوجهين عن امر زيد الضمالي فخطا
 مع امره هي هو الشخص ولزوم شخص واحد في امكنة واقضاه بصرفات
 متضادة ولا يستعمله فاما باختبار الثاني ونقول الوجود عرض لها وهما
 واحد كما يراه صاحب المواقف واتباعه متاهل فيه والله اعلم وليت شعرك
 اذا كان زيد سبيطا من كل وجه كاهو اى هذه الشرفه ولو خط اليه
 من حيث هو عرض غير نظرا الى مشاركات ومباينات حتى من الوجود
 والعدم ليرت بصور منه امتزاج صور متضادة كالجوزان والاطن وانما لها
 اذا لم يسطر لا يتبرح هذه الكثرة مع ان زيدا صلح لا يتزاعها بالضرورة فلا
 يلزم من القول بان البسيطة الحقيقية في مرتبة تفرقة تحصل صورها

كتاب في شرح
 كتاب في شرح
 كتاب في شرح

كتاب في شرح
 كتاب في شرح
 كتاب في شرح